

تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

**Financial Instruments Standards Development between IAS / IFRS
And the International Financial Reporting Standards (IFRS) and its impact on the
.revitalization of investment in the stock market**

أ.د. منصور ناصر الرجي

د. بلال شيخي

جامعة ضفارة صلالة سلطنة عمان

جامعة بومرداس

malraja@du.edu.om

chikhibillal@yahoo.fr

Received: 30/05/2016

Accepted: 30/06/2016

Published: 15/12/2016

ملخص:

عرفت معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية العديد من الانتقادات ولاسيما بعد الأزمة العالمية التي ظهرت سنة 2008، مما أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" وفي إطار التحول من معايير المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" إلى معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" إلى إجراء تعديلات على محتوى بعض هذه المعايير إضافة إلى إصدار معايير جديدة. وبالتالي تناولت المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" الأدوات المالية في أربعة معايير، منها اثنين صدرتا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: العرض "IAS32"، المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس "IAS39"، ومنها اثنين صدرتا عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي خلّف لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07" والمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS09"، والذي جاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي "IAS39".

لذا يعدّ الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية سواء منها ما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أو عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولاسيما المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 07" المتعلّق بالإفصاح عن الأدوات المالية يسمح بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما يتعلّق بالأوراق المالية لكل شركة تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثّر إيجاباً على قرارات المستثمرين، وذلك بمنح المستثمرين مزيداً من الشفافية والتوضيحات لاتخاذ أحكام بناء على معلومات أفضل أنواع الأدوات المالية المتداولة من قبل كل شركة والمخاطر والعوائد المتعلقة بها، إطلاع المستثمرين على قوائم الشركة المالية ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها كما تساهم عملية الإفصاح وفقاً للقيمة العادلة بجعل سوق الأوراق المالية كفؤة، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، سوق الأوراق المالية، معايير التقارير المالية الدولية، الأدوات المالية.

The development of standards relating to financial instruments between the International Accounting Standards (IAS) and the International Financial Reporting Standards (IFRS) and the impact on the revitalization of investment in the stock market

Abstract

The International Accounting Standards for financial instruments have been criticized particularly after the global crisis that emerged in 2008. Therefor the International Accounting Standards Board (IASB) decided to do some modifications on the content of many of these standards and set up some new standards under the transition from International Accounting Standards (IFRS/IAS) to the International Financial Reporting Standard (IFRS).

The International Financial Reporting Standard (IFRS) discuss the financial instruments in four standards, including two who are issued by the International Accounting Standards committee, namely; The International Accounting Standard for financial instruments: Demand (IAS 32), The International Accounting Standard for financial instruments: Recognition and Measurement (IAS 39).

The two other standards are issued by the International Accounting Standards Board are: the International Financial Reporting Standards of the Financial Instruments: Disclosure (IFRS07) and the International Financial Reporting Standards of the Financial Instruments: Classification and Measurement (IFRS 9) who has replaced the International Accounting Standard (IAS39).

The commitment and the application of the International Financial Reporting Standard whether issued by the International Accounting Standards Board (IASB) or the International Accounting Standards Committee, particularly (IFRS 07) disclosure of financial instruments allows for greater transparency and disclosure of all securities (such as shares of stock and bonds and other financial instruments) related to each company that trade her securities on the Stock exchanges, which had a positive affects on the investor decisions, by giving the investors more transparency and clarifications to take a good decision and make judgments based on information about the best types of shares of stock and bonds and other financial instruments traded by each company and the risks and returns related to Investor knowledge of the company's financial statements and the types of investments makes through financial instruments. The fair value disclosure process also makes the stock market efficient and as well the market responds to fair value information and encourages investors to invest in Larger.

Keywords: International Accounting Standards, Stock Market, Financial Instruments, International Financial Reporting Standards

*مرسل المقال: د. بلال شبيخي

تمهيد:

عرفت معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها اهتماما كبيرا بالأدوات المالية من حيث تقييمها، عرضها، الاعتراف بها، قياسها وتصنيفها، والإفصاح عنها حيث خصصت لهذا الغرض كل من المعيار المحاسبي الدولي (الأدوات المالية: العرض) والمعيار (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

وبالرغم من التطبيق الواسع لهذه المعايير على المستوى الدولي، فإنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها من قبل مستعملي القوائم المالية، مما أدى إلى إجراء عدة تعديلات على بعض متطلبات هذه المعايير ما بين سنة 2001 وسنة 2018، إلا هذه الانتقادات استمرت وبشدة خاصة بعد الأزمة العالمية التي ظهرت سنة 2008، مما أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" وفي إطار التحول من معايير المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" إلى معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" إلى إجراء تعديلات على محتوى بعض هذه المعايير إضافة إلى إصدار معايير جديدة.

وبالتالي تناولت المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" الأدوات المالية في أربعة معايير، منها اثنين صدرا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: العرض "IAS32"، المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس "IAS39"، ومنها اثنين صدرا عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي خلّف لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07" والمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS09"، والذي جاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي "IAS39".

ولذا جاءت إشكالية هذا البحث كما يلي: ما هي التطورات التي عرفتها معايير الأدوات المالية في ظل التحول من معايير المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS"؟

وما هو أثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية؟

أولاً: التطورات التي عرفها كل من المعيار المحاسبي الدولي "IAS32" والمعيار المحاسبي الدولي "IAS39"

لقد عرف المعيار المحاسبي الدولي "IAS32" المتعلق بالأدوات المالية العرض عدة تعديلات في ظل التحول نحو المعايير الدولية للتقارير المالية، كما تم إحلال المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية "IFRS09" المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس مكان المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

1- المعيار المحاسبي الدولي "IAS32" (الأدوات المالية: العرض)

عرف المعيار المحاسبي الدولي "IAS32" تعديلات من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي كانت تسميته بالأدوات المالية: العرض والإفصاح إلى الأدوات المالية: العرض، حيث خصص معيار آخر محدد للإفصاح وهو المعيار

الدولي للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07". ولذا سيتم فيما يلي التعرف على العناصر الرئيسية للمعيار المتعلقة بالأدوات المالية: العرض.

1-1 أسباب تعديل معيار المحاسبة الدولية "IAS32" والتعديلات الرئيسية له: بالنسبة لأسباب التعديل، فذلك لتقدم إرشادا إضافيا حول مسائل مختارة، منها:¹

- قياس مكونات أداة مالية*. مركبة بتاريخ الاعتراف الأولي بها.

- تصنيف المشتقات*. استنادا إلى أسهم الشركة ذاتها.

- تحديد كل الإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية في هذا المعيار.

أما بالنسبة للتعديلات الرئيسية، فتتمثل فيما يلي:²

- تم تعديل نطاق المعيار.

- تعديل مبدأ ما بين الأداة الصادرة التي هي أداة حقوق ملكية عن الأداة التي هي التزام مالي.

- تصنيف العقود التي ستسدد بأدوات حقوق ملكية.

- قياس مكونات الأداة المالية المركبة عند الاعتراف الأولي بها.

- أسهم الخزانة.

- الإفصاح: حيث تم نقل الإفصاح عن الأدوات المالية إلى المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية:

الإفصاح "IFRS07".

2-1 هدف المعيار: تتمثل أهداف المعيار فيما يلي:⁵

- وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية.

- وضع مبادئ لإجراء المقاصة بين الأصول المالية والمطلوبات المالية.

3-1 نطاق التطبيق: ينطبق على كافة الأدوات المالية باستثناء الأدوات الموالية:⁶

- المصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين.

- عقود التأمين.

- الأدوات المالية التي هي ضمن المعيار "IFRS04".

- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات الدفع بالأسهم.

كما ينطبق المعيار أيضا على العقود لشراء أو بيع أصول غير مالية والتي يمكن تسديدها إما بالصافي نقدا أو من خلال أداة مالية أو من خلال تبادل للأدوات المالية فيما لو كانت العقود أدوات مالية. وينطبق كذلك على تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية ومطلوبات مالية وحقوق ملكية.

4-1 قضايا العرض التي تناولها المعيار المحاسبي الدولي "IAS32": تناول هذا المعيار التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية، تصنيف الأدوات المركبة، التقرير عن الفوائد والتوزيعات والمكاسب والمقاصة بين الأصول والخصوم المالية. وسنشير إلى ذلك باختصار فيما يلي:⁷

- التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية: يجب على مصدر الأداة المالية عند تصنيف الأداة المالية لأول مرة أن يقوم بتويب الأداة المالية ومكوناتها كالتزام أو حقوق ملكية، وذلك حسب الجوهر ومفاهيم الالتزام المالي وأدوات حقوق الملكية.

- تصنيف الأدوات المالية المركبة وتتمثل الأداة المالية المركبة في كل أداة تتضمن كل من عنصري الالتزامات وحقوق الملكية، ويجب على من يصدر مثل هذه الأداة أن يصنف الأجزاء المكونة للأداة المالية بصورة منفصلة.

- التقرير عن الفوائد، توزيعات الأرباح، الخسائر والمكاسب: فالعوائد المتعلقة بأداة مالية مصنفة كالتزام مالي يتم تسجيلها في قائمة الدخل. أما توزيعات الأرباح لحملة الأداة المالية المصنفة كأداة حق ملكية تحمل مباشرة على حقوق الملكية.

- المقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي: إذ يجب أن يتم إجراء مقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي وإظهار القيمة الصافية في ميزانية الشركة عندما يكون للشركة حق ملزم بإجراء المقاصة المسجل بها أو توجد لدى الشركة النية للتسديد على أساس صافي القيمة أو القيام بتحصيل الأصل وسداد الالتزام في آن واحد.

2- المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)

كان لإصدار المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" المتعلق بالاعتراف وتقييم الأدوات المالية سنة 1999م من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASB" الأثر البالغ على محاسبة الأدوات المالية على المستوى الدولي، إذ بعدما كانت محاسبة هذه الأدوات تفتقر إلى إطار محاسبي محدد وموحد مع وجود اختلافات كبيرة بين عدة دول في الممارسات المحاسبية المتعلقة بها،

تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS"
والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية

جاء هذا المعيار بإطار محاسبي محدد وموحد يتضمن مختلف الاعتبارات المتعلقة بالأدوات المالية. وقد أصبح قابلاً للتطبيق ابتداءً من 2001، ونظراً للأهمية التي تكتسبها الأدوات المالية في ظل اقتصاد السوق كأهم الأدوات المعتمدة في الاستثمار والتمويل المؤسسي، توجهت العديد من الدول إلى تبنيه وتكييفه مع أنظمتها المحاسبية، إلا أن هذا المعيار على غرار باقي معايير المحاسبة الدولية الأخرى تعرض للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ما أدى إلى بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد معيار الإبلاغ المالي "IFRS09" ليحل محل المعيار المحاسبي "IAS39" ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه.

1-2 أهداف تعديل المعيار: وتم تعديل المعيار وذلك لتقديم إرشادات فيما يتعلق بالمسائل المالية:⁸

- إلغاء الاعتراف.

- كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة.

- توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط.

2-2 هدف المعيار: وتمثل هدف المعيار في تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات والالتزامات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

كما جاء المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس "IAS39" لتوضيح مفهوم القيمة العادلة وتعريف مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية التي تقاس جميعها بالقيمة العادلة.

3-2 نطاق التطبيق: يسري المعيار على جميع الكيانات عند محاسبة كل من:

- الأدوات المالية.

- العقود الأخرى المدرجة تحديداً في النطاق.

4-2 محتوى المعيار: يحتوي المعيار على المتطلبات المالية:

- متى يجب الاعتراف بأصل مالي* أو التزام مالي* في الميزانية أول مرة.

- متى يجب إلغاء الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي: ففيما يخص اعتبارات الإعراف الأولى لهذه الأدوات يفرض المعيار "IAS39" الاعتراف بالأصول والخصوم المالية فقط عندما تصبح المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، وعليه تعترف المؤسسة بذلك بكافة حقوقها والتزاماتها التعاقدية سواء تعلق الأمر بأدوات مالية أو مشتقة في ميزانيتها على أنها أصول أو خصوم مالية.⁹

- كيف ينبغي تصنيف أصل أو التزام مالي ما ضمن إحدى فئات الأصول أو الالتزامات المالية: عند الاعتراف بأي أداة مالية يعد من الضروري تحديد الفئة التي تنتمي إليها لتحديد طرق تقييمها معالجتها المحاسبية، بحيث يعتمد تصنيفها في احد فئات الاصول او الخصوم المالية على اعتبارات منها طبيعة الأداة المالية ونية المؤسسة والتي تحدد هدفها من تسيير الأداة.

- كيف ينبغي قياس أصل أو التزام مالي بما في ذلك:

- متى ينبغي قياس أصل أو التزام مالي بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة في الميزانية.

- متى يجب الاعتراف بتدهور قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية وكيف ينبغي قياسه: وحسب هذا المعيار يتوجب على المؤسسة في نهاية كل سنة مالية التأكد من وجود مؤشرات موضوعية تدل على تدني قيمة أصل أو مجموعة من الأصول المالية، والذي يعني أن تكون القيمة القابلة للتحصيل الاصل أقل من قيمتها المحاسبية. ولا يمكن الاعتراف بتدهور القيمة إلا إذا استحققت خسارة قيمة (غير محققة) بسبب حدث وقع بعد الاعتراف الأولي بالأصل، ويكون لهذا الحدث تأثير على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لأصل أو مجموعة من الأصول المالية.¹³

- قواعد محاسبية خاصة لعلاقات التحوط* التي تتضمن أصلا ماليا أو التزاما ماليا.

- كيف ينبغي الاعتراف بمكسب أو خسارة على أصل أو التزام مالي سواء في الربح أو الخسارة كمكان منفصل في حقوق الملكية.

ألفيما يخص متطلبات الإفصاح في هذا المعيار، فقد تمّ نقلها إلى المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07".

ثانيا: المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية

وسيتم التطرق لكل من المعيار الدولي "IFRS07" (الأدوات المالية: الإفصاح) والمعيار الدولي "IFRS09" (الأدوات المالية: التصنيف والقياس).

1- المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07"

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بوضع معيار محاسبي فيما يخص الإفصاح عن الأدوات المالية والتمثّل في المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07"، والذي يكمل كلا من المعيارين "IAS32" و"IAS39" والذي بدأ تطبيقه بداية من 2007.

1-1 هدف المعيار: ¹⁴ يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية، بحيث تمكن مستخدموا القوائم المالية من تقييم:

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة.

- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها الشركة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر.

وكذلك معرفة الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر. ¹⁵

2-1 نطاق التطبيق: ويطبق هذا المعيار على ما يلي: ¹⁶

- الأدوات المالية المعالجة محاسبيا أو غير المعالجة.

- الأدوات المالية المسجلة محاسبيا والمتضمنة في الأصول أو الالتزامات المالية التي وردت في نطاق تطبيق المعيار الدولي "IAS39".

- الأدوات المالية غير المسجلة محاسبيا، والتي تتضمن بعض الأدوات المالية غير الواردة في نطاق تطبيق المعيار الدولي "IAS39".

- على عقود البيع والشراء لأداة غير مالية والتي تدخل في مجال تطبيق المعيار الدولي "IAS39".

3-1 محتوى المعيار: وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07"، يجب على الشركة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات الموالية: ¹⁷

- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.

- أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

كما حدد مجموعتان من الإفصاحات المطلوبة وهما:

- **معلومات عن أهمية الأدوات المالية:** حيث يطالب الالتزام بالمعيار المحاسبي "IFRS07" بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه، وللمساعدة في

تحقيق هذا الهدف يشترط المعيار المحاسبي "IFRS07" الإفصاح عن بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة.¹⁸

- **معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة من الأدوات المالية:** ويركز المعيار على ضرورة الإفصاح بالمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية والمذكورة سابقا في الفصل الثاني كمخاطر السيولة ومخاطر السوق... وغيرها، وحدد نوعين من الإفصاحات في هذا المجال، كما يلي:¹⁹

- **إفصاحات نوعية:** وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها.
- **إفصاحات كمية:** ويؤد هذا النوع من الإفصاحات بمعلومات عن مدى تعرض الشركة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الكيان بها.

2- المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS09"

كانت الازمة المالية العالمية 2008 والجدل الذي قام على إثرها حول مبدأ القيمة العادلة والانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي "IAS39" الدافع الرئيسي لتوجه مجلس المعايير المحاسبية الدولية نحو تبني مشروع إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي "IFRS09".

حيث أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية أول مذكرة مبدئي لمشروع معين في جويلية 2009 تعلق بتصنيف وتقييم الأصول المالية، ثم تلتها خمسة مذكرات إصدار أخرى تناولت ورشات أخرى من مشروع المعيار (القيمة العادلة للخصوم المالية، اختبارات تناقص القيمة، محاسبة التغطية) بين سنة 2010 وجويلية 2014 تاريخ إصدار النسخة النهائية للمعيار، وجاء هذا المعيار كخطوة أولى ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وأصبح ساري المفعول ابتداء من فيفري 2013. كما سمح بتطبيقه للفترات المالية قبل تاريخ سريانه.

1-2 هدف المعيار: يهدف المعيار إلى تسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية، وذلك من خلال عدد من التعديلات، تتمثل فيما يلي:²⁰

- تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس.

- تعديلات فيما يخص الاعتراف وقياس كل من أدوات الملكية وأدوات الدين.

- تعديلات فيما يخص القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- إعادة تصنيف الاستثمار في أدوات الدين.

كما يهدف إلى التحسين في المحاسبة عن الأصول المالية من تصنيف وقياس، خسارة تدني القيمة، المشتقات الضمنية، القيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر والاستثناء المتعلق بقياس الاستثمارات في أدوات الملكية التي ليس لها سعر سوق بالتكلفة.

2-2 محتوى المعيار: وفيما يلي باختصار محتوى المعيار:

- تصنيف الأدوات المالية: وتصنف الادوات المالية وفقا لهذا المعيار إلى كل من:
 - الأصول المالية: ويتحدد تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09" طبقا لمعيارين وهما الطريقة التي تعتمد عليها المؤسسة في تسيير أصولها المالية، وطبيعة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية. وتصنف إلى الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهلكة، الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال العناصر الاخرى للدخل أو من خلال النتيجة.
 - الخصوم المالية: وتصنف حسب نفس المعيار إلى كل من الخصوم المالية بالتكلفة المهلكة والخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال النتيجة.²¹
 - تقييم الأدوات المالية: ويتم وفقا لنفس المعيار عرض التقييم الاولي واللاحق للأدوات المالية واختبارات تدني القيمة.
 - إعادة تصنيف الاصول المالية: تبقى عملية إعادة تصنيف الاصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09" جد محدود على غرار المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"، حيث يضع المعيار كمبدأ وحيد فقط لإعادة تصنيف الأصول المالية وهو التغير الذي يلحق على سياسة تسيير محفظة الأدوات المالية.
- وفيما يلي، ثلاثة جداول تتضمن مقارنات بين كل المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" والمعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"، بهدف استخلاص التحسينات التي كانت وراء هذا التغيير.

الجدول رقم 01: المقارنة بين المعيار "IAS39" والمعيار "IFRS09" فيما يخص التصنيف والقياس.

المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"	المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"
<ul style="list-style-type: none"> - صنف الأصول ضمن فئتي قياس ويستند التصنيف إلى الطريقة التي يتم فيها إدارة الأداة (نموذج عمل الشركة)، بالإضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدية المتعلقة بها. - تحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. 	<ul style="list-style-type: none"> - نطلب هذا المعيار تصنف الأصول المالية ضمن واحدة من أربعة فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة خاصة بها، تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة وطريقة استخدامها ونية الإدارة. - ويتضمن هذا المعيار قواعد مشوهة تجبر الشركة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، إذ تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها.

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

الجدول رقم 02: المقارنة بين المعيار "IAS39" والمعيار "IFRS09" فيما يخص المشتقات الضمنية

المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"	المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"
<ul style="list-style-type: none"> - ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي: - لا يمكن فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي. - يتم تصنيف هذه العقود بمجمليها وفقا لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى. - لا توجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي. 	<ul style="list-style-type: none"> - إنه للعقد المركب (وهو عقد أساسي غير متسق يشتمل على مشتقة ضمنية) متطلبات مختلفة. - حيث يتم قياس العقود المركبة بعدة طرق: - البعض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. - فصل البعض إلى جزأين، يقاس أحدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة أو كعقد تنفيذ باستخدام محاسبة الاستحقاق. - فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أو على أساس التقسيم إلى جزأين وفق لاختيار الإدارة.

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

الجدول رقم 03: المقارنة بين المعيار "IAS39" والمعيار "IFRS09" فيما يخص خسارة تدني القيمة

المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"	المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"
- نتيجة لنموذج التصنيف الجديد، فإن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة تدني القيمة هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة.	- يتطلب معيار تقييم خسارة التدني في قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وخسارة التدني في قيمة فئتي الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

ثالثا: دور تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية للاستثمار في سوق الأوراق المالية

عرفت السنوات الأخيرة تطور وتنوع في أنواع الأدوات المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية، مع تنوع في المخاطر التي قد تتعرض لها، مما دفع بالعمل على تطوير الأساليب التي تستخدمها الشركات لقياس المخاطر التي تتعرض لها الأدوات المالية، حيث تم قبول مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة المخاطر، وبالرغم من ذلك لم تسلم الأدوات المالية للشركات المختلفة من هذه المخاطر، ما يثير دائما خوف وتردد في نفوس المستثمرين عند الإقدام على الاستثمار في الأدوات المالية، ولذا كان من الضروري وضع معايير محاسبية لضبط وتوضيح التعاملات بالأدوات المالية، وكيفية الاعتراف بها وقياسها محاسبيا، مع ضرورة العمل على تحسين إطار الإفصاح عن المخاطر الناجمة من مختلف الأدوات المالية، وهذا ما كان وراء ظهور المعايير المحاسبية السابقة. حيث أن المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الأوراق المالية لشركة ما بحاجة إلى مختلف المعلومات حول تعرض هذه الشركة للمخاطر وكيفية إدارتها، كون هذه المعلومات تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي للشركة أو مبلغ وتوقيت تدفقاتها النقدية والمستقبلية. وعليه فالالتزام بالمعايير المتعلقة بالأدوات المالية والإفصاح عنها وفق ما تقتضيه المعايير الدولية للتقارير المالية يسمح بما يلي:²²

- بمنح المستثمرين مزيدا من الشفافية والتوضيحات لاتخاذ أحكام بناء على معلومات أفضل أنواع الأدوات المالية المتداولة من قبل كل شركة والمخاطر والعوائد المتعلقة بها.

- تحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الإطلاع على قوائم الشركة المالية ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.

- عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل سوق الأوراق المالية كفاءة، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضيف عليهم الإحساس بالأمان.

- يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية وخصوصا إذا كان محتفظ بها لغايات التحوط والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى أخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرايتها الأكيدة بعلم المستثمرين بها.

لذا يعدّ الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية سواء منها ما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أو عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولاسيما المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS07" المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية يسمح بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما يتعلّق بالأوراق المالية لكل شركة تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثر إيجابا على قرارات المستثمرين.

الخاتمة

وبعد التعرض لمختلف الأدوات المالية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية وإلى مختلف التعديلات والتطورات التي عرفتها في ظل التحول نحو المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" يستنتج أن معظم هذه التعديلات تعود إلى آثار الأزمة المالية العالمية 2008 وما أثرته من جدل لاسيما حول مبدأ القيمة العادلة. وبالتالي تعتبر مختلف التعديلات التي عرفها المعيار المحاسبي الدولي "IAS32" وكذا المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" والإصدارات الجديدة للمعايير الدوليين "IFRS07" و"IFRS09" بمثابة خطوة إيجابية لمعالجة النقائص والتعقيدات المسجلة بالنسبة لمعالجة الأدوات المالية، ما يسمح بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما يتعلّق بالأوراق المالية لكل شركة تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثر إيجابا على قرارات المستثمرين.

الهوامش:

¹ حسين خليل محمود شحادة، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص: 09. متوفر على الموقع الإلكتروني الموالي: www.ao-academy.org/docs/taqaree_304062011.doc

² نفس المرجع أعلاه، ص: 09.

* **الأداة المالية:** أي عقد يمنح ينشئ أصلا ماليا لكيان ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية كيان آخر.

* **المشتق:** وهو أداة مالية أو عقد آخر يستخدم من أجل الاستجابة لتغيرات القيمة الناتجة عن تغيير أسعار الصرف أو أسعار السلع أو أسعار أوراق مالية أو ترتيب ائتماني، ولا يتطلب استثمارات مبدئية ويتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

⁵ نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

⁶ نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية

⁷ قاسم عبد الرزاق، المعيار رقم 32: الأدوات المالية الإفصاح والعرض، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص: 02-03. متوفر على الموقع الإلكتروني www.KantaKji.com/fiqh/Files/Accounting/IAS_24.doc الموالي:

⁸ حسين خليل محمود شحادة، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 39.

⁹ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS"، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009، ص: 226.

* الأصل المالي: هو أصل في صورة:

- نقدية.

- حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من شركة أخرى.

- حق تعاقدى لتبادل أدوات مالية تحت شرط يجتمل أن تكون إيجابية بالنسبة للشركة.

- أداة حقوق ملكية في شركة أخرى.

* الالتزام المالي: وهو التزام تعاقدى ب:

- تسليم نقدية أو أصل مالي آخر للشركة.

- تبادل أدوات مالية في شروط مواتية للشركة.

* التحوط: هي عملية حماية الشركة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار، وتستخدم عمليات التحوط للحماية من التعامل في العملات الأجنبية، التعامل في السلع والتعامل في الأوراق المالية.

¹³ **Obert, R**, Instruments financiers: de nouvelles règles internationales, 2014, Article disponible sur: [http://robert.obert.pagesperso-orange.fr/Instrument 20% financiers20%IFRS20%.pdf](http://robert.obert.pagesperso-orange.fr/Instrument%20financiers20%IFRS20%.pdf). page : 216.

¹⁴ آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، 2013، ص: 272.

¹⁵ رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 02، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009، ص: 29.

¹⁶ **Stephen Spector**, Norme internationale d'information financier IFRS 07: Instruments financiers – Informations a fournir; le reper, CGA, Canada, 2009, P: 03.

¹⁷ خالد جمال جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص: 145.

¹⁸ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، 2006، ص: 257.

¹⁹ خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 147.

²⁰ المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية، تصنيف وقياس الأصول المالية. ص: 03. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.tagvaluation.com/Financial_classification.ppt.

²¹ **Le Parco, J**, Analyse critique de la transition vers la norme IFRS 09: Etude anticipé de ses impacts sur le secteur bancaire et des enjeux de ses développement ultérieurs, M émoire de master en C.C.A, Université Paris Dauphine, Paris, 2011/2012, P:32.

²² حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2004، ص: 07.